نظريات التنمية

نظرية اقتصاديات التنمية (الجيل الأول لاقتصادي التنمية 1940-1970):

- تبلور خلال الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي "تقليد علمي عام" ترتب عليه :

  - رفض قابلية تطبيق نتائج ومقولات النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية على كل البلدان بغض النظر عن مرحلتها التنموية، من جانب .

  - قبول مقترح وجود منافع متبادلة بين مختلف الدول ، استعمارية كانت أو متخلفة.

- هذا ولقد كان من أهم أسباب تبلور هذا "التقليد العلمي العام" ما اختصت به عدد من الدول المتخلفة من خصائص ثقافية تحدد أنواع السلوك الاقتصادى والاجتماعى وتختلف اختلافا جوهرياً عن الخصائص الثقافية في الدول المتقدمة .

- تبلور اتفاق في أوساط الجيل الأول لاقتصادي التنمية أن التصنيع سيحتل مكانة هامة في أي سياسة إنمائية نشطة وأن بناء هياكل صناعية في الدول المتخلفة سوف لن يتأتى عن طريق عمل آليات السوق التنافسية بالطريقة التقليدية وإنما سيتطلب بذل جهود واعية ومكثفة عُبر عنها بعدد من الأطروحـــــــات الشهيرة: أطروحة "الدفعة القوية"، روزنشتين – رودان (1943)، وأطروحـــة "الجهـــد الأدنى الحرج"، لبنستـــــاين (1957)، وأطروحة "النمو غير المتوازن" ، هيرشمان (1957) .

- وعلى هذا الأساس ركزت حزم سياسات التنمية في ذلك الوقت على الاستثمار في التصنيع، وحماية الصناعات الوليدة، والتراكم السريع لرأس المال، واستغلال مخزون فائض العمالة في القطاعات الريفية، وإحداث التنمية من خلال التخطيط وتفعيل دور الدولة في النشاط الاقتصادى وتقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية بأقل التكاليف للأفراد .

- استند نقاش كل هذه المفاهيم على حجج نظرية هدفت إلى استحداث تبريرات للحماية والتخطيط والبرمجة وانطوى النقاش، صراحة أو ضمناً، على رفض لمقترح أحادية وعالمية علم الاقتصاد.

- هذا وقد لعبت مفاهيم مثل الوفورات الخارجية والسلع العامة والعوائد المتزايدة للحجم، والتي يترتب على كل منها إخفاق في آلية السوق دوراً مهما في تطوير نماذج التنمية الاقتصادية .

- كما هو معروف يقصد بإخفاق آلية تلك الحالات التي لا يتمكن فيها نظام الأسواق من تخصيص الموارد بطريقة غير كفئة بمعنى باريتو.

- تتطلب الطريقة الكفئة تخصيصٍ للموارد بحيث لا يمكن إعادة تخصيص دون جعل أحد لأفراد أسوأ حالاً مما كان عليه .

- وتنشأ حالات إخفاق آلية السوق عند وجود احتكارات، واحتكارات قلة، والتأثيرات الخارجية ، والسلع العامة ، والموارد الطبيعية المشتركة.

- انطوى النقاش أيضاً على افتراض وجود موارد حقيقية يمكن استنفارها محلياً لتمويل عملية التصنيع وتمثل أحد أهم هذه الموارد في وجود فائض للعمال في القطاع الريفي للدول النامية .

- نموذج الاقتصادات الثنائية : طوّر لويس في مقالته الشهيرة حول "التنمية الاقتصادية في ظل عرض غير محدود للعمل" نظرية متكاملة للتنمية الاقتصادية المتخلفة استنادا على افتراض وجود بطالة مقنعة في الريف.

- في مقدمة مقالته لاحظ لويس أنه يكتب انطلاقا من الأعراف الكلاسيكية بافتراضاتها الأساسية (مثال وجود عرض غير محدود من العمل لقاء أجر الكفاف) وأسئلتها المحورية (مثال كيف سيتسنى للإنتاج أن ينمو مع الزمن؟)

- ولاحظ أيضاً أن الكتاب الكلاسيكيين قد وجدوا الإجابة على أسئلتهم بإثبات أن الإنتاج ينمو عن طريق تراكم رأس المال وأن تفسير ذلك يكمن في تحليل عملية توزيع الدخل فيما بين العناصر المختلفة التي تدخل في عملية الإنتاج .

- على هذا الأساس فقد نجح التحليل الكلاسيكي في التحديد الآني للنمو والتوزيع بينما لم تلعب الأسعار النسبية إلا دوراً ثانوياً في الإطار التحليلي .

- قام لويس بصياغة المسألة المحورية لنظرية التنمية الاقتصادية على أنها تتمثل في "فهم العملية التي من خلالها يتمكن مجتمع كان يدخر ويستثمر 4 أو 5 في المائة أو أقل من دخله القومي من تحويل نفسه إلى اقتصاد تكون مدخراته الاختيارية حوالي 12 أو 15 في المائة أو أكثر من دخله القومي.

- "تمثل هذه الاعتبارات المسألة المحورية لأن الحقيقة المحورية للتنمية الاقتصادية تتمثل في التراكم المتسارع لرأس المال (بما في ذلك المعرفة والمهارات). ولا يمكننا تفسير أي ثورة صناعية إلا بعد أن نفسر لماذا ازداد الادخار كنسبة من الدخل القومي".

- استنادا على تحليله للاقتصاديات الثنائية يخلص لويس إلى ملاحظة أن نموذجه يمكننا من الإجابة على التساؤل حول لماذا تدخر البلدان النامية هذا القدر الضئيل من دخولها القومية. ويجيب أن السبب الأساسي في ذلك يكمن في أن هذه البلدان تتميز بقطاع رأسمالي صغير للغاية (مع ملاحظة أن القطاع الرأسمالي لا يقصد به فقط القطاع الخاص وإنما يشمل أيضاً قطاع رأسمالية الدولة) .

- ويفسر لويس ذلك بقوله إذا كان لهذه البلدان قطاعاً رأسمالياً كبيراً فإن الأرباح ستكون كبيرة نسبياً ومن ثم سيكون الادخار كبيراً نسبياً أيضا .

- ويلاحظ في هذا الخصوص أن قطاع رأسمالية الدولة يمكنه أن يساعد في تراكم نسبة أعلى من رأس المال مقارنة بالقطاع الخاص وذلك بسبب إمكانية فرضه لضرائب على القطاع التقليدي بالإضافة إلى ما يتم إدخاره بواسطة القطاع الخاص الرأسمالي.

النظرية النيوكلاسيكية للتنمية:
(الجيل الثاني لاقتصادي التنمية، 1970 حتى الآن)

- تستند هذه النظرية على القول بوجود نظرية واحدة للاقتصاد هي النظرية النيوكلاسيكية والتي تتكون من عدد من النظريات البسيطة ولكنها ذات قوة تفسيرية عالية، قابلة للتطبيق في كل زمان ومكان .

- كذلك تستند هذه النظرية على قبول مقترح المنافع المتبادلة بين الدول وذلك بحكم النتيجة القائلة بأن المنافع المترتبة على اقتصاديات السوق (بمعنى تعظيم دالة رفاهية المشاركين في الحياة الاقتصادية) تنطبق على الأفراد والدول على حد سواء .

- تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن البناء النظري للنيوكلاسيكية قد استند على الأفكار الأساسية التي قال بها آدم سميت، والذي لاحظ أن الدوافع الاقتصادية للأفراد تتركز حول المصلحة الذاتية، وأن السعي نحو تحقيق المصلحة الذاتية بصورة فردية وتنافسية هو مصدر القدر الأكبر من الخير العام وأن الفرد في سلوكه نحو تحقيق مصلحته "الذاتية تقوده يد خفية نحو تحقيق غاية لم تكن جزءا من مقصده".

- تعرضت نظرية التنمية الاقتصادية، بمعنى تراكم المساهمات النظرية التي طورت خلال الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين، للنقد المكثف ليس من جانب بناءها النظري ولكن من جانب النتائج التطبيقية التي ترتبت على السياسات والإستراتيجيات التنموية التي توصل إليها التحليل.

- ارتكز هذا النقد على عدد من النتائج التطبيقية التي قارنت بين سجل النمو الاقتصادى المتدني لعدد من الأقطار التي اتبعت سياسات للتصنيع لإحلال الواردات تحت مظلة التخطيط والحماية (كالهند والصين) وسجل النمو الاقتصادى المرتفع للأقطار التي اتبعت سياسات اقتصادية تحريرية هدفت إلى تحقيق مصفوفة للأسعار التنافسية بغرض تحفيز المنتجين للإنتاج للسوق العالمي (كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونج كونج) .

- هذا وكما هو معروف فقد تعرضت معظم الدول النامية بعد منتصف السبعينات لأزمة اقتصادية شديدة الوطأة تسبب فيها تدهور البيئة الاقتصادية العالمية (كالتدهور السريع والعميق في شروط التبادل التجاري، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية) وتدهور البيئة الطبيعية في بعض البلدان بالإضافة إلى تدهور الأوضاع السياسية والأمنية الداخلية في بعض آخر من البلدان .

- بتعقد الأزمة المالية والاقتصادية للدول النامية في نهاية السبعينات رأى البنك الدولي، بوصفه أحد حراس النظام الاقتصادى العالمي السائد، أنه قد أصبح لزاما عليه التدخل المباشر في إدارة اقتصاديات هذه الدول بالتعاون والتكامل مع ما يقوم به صندوق النقد الدولي. وجاء تدخل البنك الدولي عن طريق ما يعرف ببرامج التكيف الهيكلي (أو برامج الإصلاحات الهيكلية).

- مع هيمنة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على عملية صياغة السياسات التنموية في العالم ظهر الجيل الثاني من اقتصادى التنمية (1970 – إلى الحاضر) الذي تميز بقدر كبير من الواقعية المستندة على القواعد الأساسية للنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية.

- وتلخصت النظرة إلى قضايا التنمية المعقدة في ملاحظة أن تفاوت الأداء التنموي للأقطار النامية لا يكمن في التفاوت في الظروف الابتدائية وإنما في التفاوت في السياسات المتبعة، وأن السبب في فقر قطر ما لا يكمن في "الحلقة المفرغة للفقر" وإنما في "فقر السياسات"، ومن ثم فإن اهتمام صناع القرار لا بد وأن يركز على الأسواق والأسعار والحوافز.

- قال معظم أفراد الجيل الثاني بعالمية النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية الأمر الذي يعنى أن دراسة قضايا التنمية تصبح فرعاً من "الاقتصاد التطبيقي" للنظرية النيوكلاسيكية ولا تحتاج لعلم فرعي خاص بها .

- وعلى عكس منهجية الجيل الأول التي ركزت على النماذج الاقتصادية الكلية لعملية التنمية، ركزت منهجية الجيل الثاني، وفي اتساق مع هيكل النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، على الدراسات التطبيقية على المستوى الجزئي لوحدات الإنتاج والأفراد المستهلكين .

- كذلك حدث تحول واضح من التفكير حول "عملية التنمية" إلى تناول مظاهرٍ محددة لظاهرة التخلف باستخدام نماذج رياضية وقياسية أكثر حبكاً ودقة اعتمادا على تزايد توفر المعلومات المقطعية على مستوى الأفراد والوحدات الإنتاجية.

- طور بعض أفراد الجيل الثاني فهما أكثر تقدماً لأنواع جديدة من إخفاقات نظام الأسواق. وقد أدى الإدراك بوجود ظواهر "المعلومات غير التامة والمكلفة"، و "الأسواق غير الكاملة" و "تكاليف التبادل" و "انعدام الأسواق المستقبلية لعدد من السلع والخدمات"، أدت كل هذه الظواهر في نظام الأسواق إلى توسع مدى "إخفاق آلية السوق" ليتعدى حالات "السلع العامة" و "التأثيرات الخارجية" التي كانت تتطلب تدخلاً انتقائيا بواسطة الدولة.

- على هذا الأساس أصبحت قضايا تشوه وعدم كمالٍ المعلومات وارتفاع المخاطر أكثر أهمية في تحليل التنمية ووفرت تبريراً لدور أكبر للدولة لتصحيح التشوهات المترتبة على هذه المظاهر .

- أدى إدراك الجيل الثاني للأنواع الحديثة من إخفاقات نظام الأسواقٍ إلى إعادة الاهتمام ببعض نماذج التنمية التي طورها الجيل الأول خصوصاً فيما يتعلق بقضايا تخصيص الاستثمار ونشاطات التنسيق لحل المشاكل المترتبة على العوائد المتزايدة للحجم في الإنتاج وعلى التأثيرات الخارجية في الاستهلاك والإنتاج وهي مظاهر تقنية ومظاهر تفضيلات كان الجيل الأول قد أثبت أهميتها وبنى عليها أهمية تدخل الدولة لإحداث التنمية .

- تتجلى إعادة الاهتمام بأطروحات التنمية التي طورها الجيل الأول في أحدث تقريرين نُشرا عام 2005 حول التنمية في العالم والذين طالبا "بدفعة قوية" لإحداث التنمية خصوصاً في أفريقيا .

- تقرير لجنة أفريقيا حول "مصالحنا المشتركة" ، وهي لجنة كوّنها رئيس الوزراء البريطاني.

- تقرير مشروع الألفية للأمم المتحدة حول "الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية".

هدف اقتصاديات التنمية

- يتمثل الهدف النهائي لاقتصاديات التنمية في الحصول على إجابة للسؤال "كيف يمكن وضع الاقتصاديات ذات الدخل المتدني في عالم اليوم في مسار للتنمية الاقتصادية القابلة للاستمرار وذلك بهدف الإقلال من الفقر على المدى الزمني القصير وبهدف اللحاق بمستويات المعيشة المتحققة في الدول المتقدمة على المدى الزمني الطويل".

- للإجابة على هذا السؤال ، وكما درجت العادة، يكون من المفيد التفرقة بين "النمو الاقتصادي"، الذي يعنى بالتوسع الكمي في المتغيرات الاقتصادية التجميعية، و"التنمية الاقتصادية"، بمعنى العملية التي تعنى ليس فقط بالتوسع الاقتصادي الكمي، وإنما أيضاً بالتغيرات في العوامل غير الكمية كالمؤسسات والمنظمات والثقافة التي تعمل في إطارها الاقتصاديات.